

التخطيط للتنمية المستدامة بالاعتماد على الأرشيف نماذج من الواقع : دراسة ميدانية في مصلحة
أرشيف ولاية قسنطينة

د.عبادة شهرزاد

أستاذة محاضرة-أ-

معهد علم المكتبات والتوثيق- جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر

ch.abada@yahoo.fr

د.دلهوم انتصار

أستاذة محاضرة-ب-

معهد علم المكتبات والتوثيق- جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر

malek.dalomy@gmail.com

الملخص

لقد بدأ الاهتمام بالأرشيف بشكل واضح منذ حلول الثورة الفرنسية وكانت النظرة المتداولة حوله هي الوثائق التاريخية وخاصة دورها في خدمة الإرث الثقافي والبحث التاريخي، لتأتي النظرة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية وتمثلت في نظرية الأعمار الثلاثة لتشلينبورغ Schellenberg 1956 والتي أعطت مجالاً أوسع للأرشيف يبدأ منذ نشأة الوثيقة الإدارية ولا أحد ينكر أن الإدارة هي المحرك الرئيس لكل حركات الإصلاح والتنمية المستدامة في المجتمع، ويظهر دور الأرشيفي من خلال إتباع طرق فعالة في استرجاع الوثائق وفي وجود أنظمة تصنيف ووصف وأنظمة آلية قادرة على تحديد المسار الصحيح للوثائق وتحديد قيمتها في كل مرحلة، والأهم هو الوصول السريع للوثائق المناسبة لكل وحدة إدارية لتشمل الأهمية دور الوثائق في التخطيط للمشاريع المختلفة وفي كل العمليات الإدارية الأخرى والاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا بتعدد الوسائط وشيوع الأعمال الإلكترونية، ومن جانب آخر تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية، وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال على تلبية حاجاتها، ولتوجيه إسهام الوثائق في خدمة التنمية الحديثة التي تعطي أولوية للموارد وعدم استنزافها وللبينة، أيضاً فإن المعلومات التي تتضمنها الوثائق سواء ذات القيمة الأولية بأنواعها إدارية أو مادية أو قانونية، والمسلم بها في التخطيط لإنجاز المشاريع بالرجوع إلى الملفات والتقارير السابقة وذات العلاقة أو القيمة الثانوية العلمية أو قيمة الإثبات، والتي لا يمكن ربط أهميتها بالبحث التاريخي فحسب إنما تتعداه لتتضمن أسرار ومفاتيح للتنمية ومن المؤسف أن أكثر تلك الوثائق احتفظت بها الدول المستعمرة في بعض الدول النامية، والأكثر أسفاً أن البعض منا مازال يتساءل هل فعلاً الوثائق تحتاج كل الاهتمام الذي توليه لها الدول المتقدمة، حيث عند البدء في دراسة مشروع معين تعود إلى تجارب وثيقة الصلة بدلا من البدء من الصفر حتى في مناطق أخرى لاستقراء عوامل النجاح وعدم تكرار الجهود وعدم تضييع الوقت وتحقيق وفورات مالية سواء على المستوى الزراعي أو الصناعة أو في تنمية الوحدة الوطنية وإذكاء الوعي القومي ومعرفة الاتجاهات، ويساهم الأرشيف في دعم صنع القرار والحكم الرشيد والشفافية، كما يعد البرهان القانوني لإثبات الحقوق الجماعية أو الفردية ويسهم في توفير الإحصائيات والخرائط وتسويق المنتجات والأمثلة من الواقع كثيرة ومتنوعة، ولقد اعتمدنا المنهج الوصفي والمقابلة مع مسؤولي المصلحة لجمع البيانات بهدف معرفة مدى

إسهام الأرشيف في التخطيط للتنمية المستدامة وتم التوصل إلى انه لا بد من وجود وثيقة توجيهية لتفعيل دور الأرشيف في هذا السياق.

الأرشيف/التنمية المستدامة/التخطيط للتنمية المستدامة/مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة.

Abstract

Planning for sustainable development based on the archives, models of reality: case study in the archival service of the wilaya of Constantine

Dr. Chahrazed ABADA

University Lecturer -A-

Dr. Intissar DELHOUM

University Lecturer -B

Interest in archives emerged mainly since the French Revolution. Much more attention was paid to historical documents, especially for their cultural and historical role. In the United States, during the Second World War, attention was much more focused on administrative archives, thanks to Schellenberg's theory of the three ages (1956), which gave a wider opportunity to the application of Archives.

In addition, the archive centers have an important role in the administrative processes and in the planning of the various development projects based on the new technologies.

On the other hand, sustainable development is defined as development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. It is based on a long-term vision that takes into account the indivisibility of the environmental, social and economic dimensions of development activities. And archives are an indispensable tool for improving the political, economic and administrative management of a country.

The adoption of good archival management systems makes it possible to quickly find the documents needed to make decisions in an appropriate time, thus improving the efficiency of the administration. Accordingly, the good management of archival documents has a financial impact on administrative efficiency, highlighting the studies and experiments already carried out, rather than repeating them. This saves time, money and work. In contrast, Loss or destruction of archival documents can cause political, administrative, or legal management difficulties and thus harm the state.

We adopted the descriptive method in addition to conducting interviews with officials in the department in the purpose of collecting the necessary data to discover the extent to which archives contribute in planning sustainable development. We reached, at the end, the conviction that the creation of guidance documents is vital to activate the role of archives in this context.

Archives / sustainable development / sustainable development planning/ archival service of the wilaya of Constantine

المقدمة

يستمد الموضوع أهميته من دور الوثائق كوسيلة لتسيير الأعمال في كل القطاعات سواء كانت ورقية أو إلكترونية، فهي جزء من أي عمل ففي العمر الأول الإداري والعمر الثاني الوسيط تعتبر أداة لكل العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وخاصة اتخاذ القرارات لما توفره من معلومات نظرا لقيمتها الأولية الإدارية والمادية والقانونية وعلى المدى البعيد تظهر قيمة ثانوية معلوماتية لخدمة البحث العلمي فتتشارك مع المكتبات ومراكز المعلومات في هذه المهمة، وقيمة أخرى للإثبات حول وجود ودور المنظمات في المجتمع وإمكانية استئناف نشاطها بعد كارثة معينة أو انقطاعا لأي سبب آخر، ونظرا لهذه القيمة المزدوجة، وبمساعدة الظروف البيئية والتنموية المستجدة يظهر للوثائق دورا مكملا في رسم خطط التنمية المستدامة من خلال العودة لماضي الممارسات والمشاريع وتقييم الأسباب والأسس والسياسات التي بنت عليها نجاحها أو فشلها لأجل الاقتداء والبحث من جهة، ومن جانب آخر إن كان التخطيط للتنمية المستدامة في كل بلد يقتضي وجود وثيقة توجيهية على مدى بعيد فانه بواسطة الوثائق يمكن التخطيط لها ومتابعة مدى تنفيذها وتقييم مستوى تحقيق الأهداف، حتى ولو غاب الفاعلين في المجال وتغير أصحاب القرار فإن الوثيقة ثابتة ومحفوظة بوجود نظم جيدة للتسيير والحفظ والحماية في البيئة التقليدية أو الإلكترونية والمتمثلة في نظم التسيير الإلكتروني للوثائق.

وتدور إشكالية الدراسة حول القيمة التي تتضمنها الوثائق لدرجة يستحيل إدارة أي عمل بصفة رسمية دون وجود أدلة ووسائل لإيصال واسترجاع المعلومات خاصة إذا أقرنا بنظرية الأعمار الثلاثة، فنجد الدول المتقدمة تتفنن في وضع السياسات لإدارة وثائقها ومتابعة تشكلها حتى تحديد مصيرها النهائي وإتاحتها إيمانا منها بالدور الفاعل لها، وتجتهد في سن القوانين ووضع المعايير الموحدة في مجال إدارة أرشيفها وتشديد المباني، بهدف إرساء الشفافية في التسيير وتوثيق الإجراءات وتوحيد الأعمال الفنية وتسهيل الوصول للوثائق وحفظ الشواهد كل هذا بهدف الوصول للتنمية.

والدول النامية بحاجة أكثر للتنمية المستدامة لأنها ما تزال حتى لم تصل لمستوى معيشي مناسب وتحتاج أكثر لدعم الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وللتطور بالاعتماد على التجربة الغربية التي تسببت بنسبة عالية في التأثير سلبا على البيئة وبروز بعض التهديدات للأجيال القادمة، ولا يتسنى لها ذلك إلا من خلال الاستفادة من تجاربها الموجودة على الوثائق، ومع ذلك ما تزال سياسات إدارة الوثائق لدينا تحتاج لدعم

أكثر وإماما من أجل توجيه ودعم حركات ومخططات التنمية الشاملة في كافة المجالات، خاصة أن أغلب الفاعلين في العمل الإداري لا يهتمون بوثائقهم ومصيرها النهائي في حين هم من يحتاجها في أعمالهم حاليا وفي توثيق وإثبات نشاطهم وفي معرفة دور مؤسساتهم في تحقيق أهداف المجتمع على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، فهل يتم الاعتماد على الوثائق لدعم مخططات التنمية المستدامة وفي معرفة الوضع الراهن لأجل وضع مخططات على المدى البعيد ثم في تقييم مدى التقدم في تحقيقها؟

1- فما هو دور الأرشيف في دعم التنمية المستدامة في الجزائر؟

2- هل تتوفر لدى منظماتنا مخططات واضحة للتنمية المستدامة وهل يتم الاعتماد على الوثائق في وضعها ومتابعتها؟

وقد تم اعتماد فرضيتين لمعالجة هذا الإشكال هما:

1- تكتسي الوثائق دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة

2- لا تزال خطط التنمية المستدامة مجرد رؤى لذلك لا يظهر مدى إسهام الوثائق جليا في هذا الصدد.

وتم اختبارهما باعتماد المنهج الوصفي، أما أداة جمع البيانات فهي المقابلة ومجالات الدراسة هي:

-المجال البشري : وتمت المقابلة مع رئيس مكتب الحفظ ومع رئيس مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة، وهما يهتمان بالأرشيف الوسيط والتاريخي لأن إدارتنا تفتقد لوجود وحدات معلومات إدارية للسيطرة على وثائق العمر الأول.

-المجال الزمني: تم الانطلاق في استطلاع الميدان منذ بداية ديسمبر 2016 إلى غاية نهاية شهر جانفي 2017.

-المجال الجغرافي: تمت الدراسة بالضبط في مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة، وملحقة رقم اثنان 2 لديوان الوالي.

ضبط المصطلحات:

الأرشيف: الأرشيف هو مجموعة الوثائق الناتجة عن نشاط أي مؤسسة عامة أو خاصة، والتي اختيرت لتحتفظ بصورة دائمة بغرض الرجوع إليها.

الوثائق: عرفها معيار ISO1548 9 بأنها "المعلومات المنشأة والمستلمة والمصانة كبرهان بواسطة المنظمة أو الشخص وفقا لالتزامات قانونية أو معاملات الأنشطة والأعمال¹. وتنقسم الوثائق منذ نشأتها إلى ثلاثة أعمار هي **الأرشيف الجاري** وهي وثائق العمر الأول وتستخدم للتسيير اليومي في إدارة الأعمال الرسمية ويرجع إليها لاستخراج معلومات معينة وتحفظ في ملفاتها بشكل منظم وفق الطرق العلمية والفنية والعمر الثاني لها هو **الأرشيف الوسيط** يحفظ في مصالحي الحفظ المؤقت وتمتاز الوثائق في هذا العمر بكون الملفات مغلقة غير قابلة للإضافة مع قلة التردد والاستخدام تدريجيا حتى الانعدام، أما وثائق العمر الثالث أو **الأرشيف التاريخي** "هو ذلك الجزء من المحفوظات الذي وضحت تماما قيمته للأبحاث التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وأودع إحدى المؤسسات الأرشيفية ونظم بالشكل العلمي الذي يجعله صالحا للاستخدام من جانب الباحثين"²، حيث تحفظ الوثائق التي تظهر فيها قيمة ثانوية فقط، أما النسبة المتبقية حوالي من 90-95 فيتم التخلص منها بإحدى طرق الحذف.

التنمية المستدامة: هو مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، حيث تُمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، والهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

التخطيط للتنمية المستدامة³: هو خطة وطنية متكاملة تنفذ من قبل القطاعات المختلفة، وهو حصيلة مرغوبة لأنشطة بعيدة المدى يركز على التشارك والبعد الإنساني كمحور للعملية التنموية والاستدامة في محافظة الخطط التنموية على حقوق الأجيال والموارد المتاحة، وهو عملية تستخدم الأدلة العلمية والنماذج القياسية والمؤشرات الكمية لوضع رؤى بعيدة المدى وأهدافا استراتيجية، وأخيرا تتضمن وضع نظاما للرصد والتقييم يساعد على تتبع التنفيذ وتقييم الأثر وتفعيل المساءلة، "والتخطيط الاستراتيجي للتنمية أنواعا طويل المدى من عشر 10 سنوات إلى 20 عشرون سنة وقد يكون دفاعي الغرض لتحديد بعض المتغيرات التي تؤثر على التنمية أو هجومي الغرض بغرض التعرف على كافة الفرص المستقبلية للتنمية أو تنظيمي متوسط المدى يصل حتى 05 خمس سنوات أو قصير المدى يصل حتى سنة واحدة ويطلق عليه التخطيط التكتيكي"⁴، ومنه فإن التخطيط للتنمية المستدامة هو تخطيط استراتيجي على المدى الطويل.

1- أهمية الوثائق في كل عمر من أعمار الأرشيف في التخطيط للمشاريع وللتنمية:

إن الوثائق تؤدي دوراً متميزاً في الحاضر هي المحرك لكل الأعمال الإدارية "تبرز أهمية القيمة الإدارية في الوثائق لما تؤديه من دور مهم في إدارة عمليات وأنشطة الهيئة... والوثائق التي لها قيمة إدارية غالباً ما تصاحبها قيمة قانونية أو مادية واستمرار الحاجة إليها هو ما يحدد قيمتها الأولية للحفاظ عليها لبقاء الوثائق كمرجع رسمي لحماية الحكومة أو الهيئة ولإعطاء صفة الاستمرارية الدائمة لأعمال الهيئة ولتقديم أدلة السياسات والإجراءات عند الطلب"⁵، فضلاً عن ربط الماضي بالمستقبل وهي أثنى نفائس التراث لدى أي أمة من الأمم وذاكرتها الحية والباقية، كما أن دور الوثائق هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تاريخ الأمم، بالبحوث التي تتم حول موضوعات الإدارة والسياسة والاقتصاد والقضاء والجيش والعلم وكذلك المستندات والوثائق اللازمة لتحديد الحقوق والواجبات في العلاقات الدولية.

1-1- دور الوثائق في العمر التاريخي :

والوثائق التي تسجل عادات العصر وتقاليدته والتي لا يمكن التعرف عليها إلا من خلال الأرشيف، ودور الوثائق هي نقطة البداية في علوم ومعارف المجتمعات ومصادرها الأصلية، ولهذا يقال "أن تاريخ الأمم والشعوب محفوظ في دور وثائقها والوثائق المنظمة هي ذاكرة الأمة الحية ووديعة الأجيال الحاضرة إلى الأجيال القادمة والحفاظ عليها هو الحفاظ على تاريخها ومجدها واستثمارها لخدمة المجتمع، وإذا كانت الوثائق في بداية تشكلها تكتسي الأهمية الإدارية وتفيد في التسيير الإداري واتخاذ القرارات وتحمل أهمية قانونية ومالية لإثبات حقوق والتزامات المؤسسة ومعاملاتها المالية، فإنها فيما بعد تبرز في بعضها قيمة علمية وتستخدم لأغراض البحث والدراسات والتقارير"⁶.

في هذا العمر تكتسب الوثائق قيمة ثانوية فتصبح تهم ليس فقط منتجها وأيضاً الباحثين في مختلف التخصصات -وتشمل القيمة الثانوية نوعين من القيم هما قيمة الإثبات وكذلك القيمة الإعلامية المعلوماتية فأما الأولى فتخص الوثائق التي تحتوي برهاناً على أنشطة وسياسات وقرارات وإجراءات منظمة ما تثبت وجودها وإنجازاتها، وهذا النوع من الوثائق قبل كل ذلك يخدم الحكومات والمجتمع بحفظ الحقوق وللتأكد من مراعاة المنظمات لقوانينها وترتيب إحصائياتها وهو جانب أساسي لإدارة أعمالها بفعالية وبينما ينظر البعض لهذه القيمة نظرة سطحية في حين هي تعكس تاريخ وتطور الحكومة والمجتمع كله، أما القيمة المعلوماتية فبالدرجة الأولى تفيد في البحوث المختلفة وقد تكون في الوثيقة ذاتها القيمة الإثباتية والمعلوماتية معاً⁷، ومن أمثلة الوثائق ذات القيمة الإثباتية ملفات الضرائب وعقود الملكية والإيجار فيما بعد تصبح مادة خام لدراسة التغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وتهم أيضاً وثائق الوظائف التنفيذية كالتقارير المختلفة حول المسوح والدراسات وتحليل البناء التنظيمي والوظيفي وكشوف الميزانية والوثائق المتعلقة بإنجاز الوظائف المهمة، وأما الأمثلة بالنسبة للقيمة المعلوماتية وثائق كشوف إحصاء السكان وكشوف البطالة والجرائم

ومحاضر الاجتماعات والقرارات وخطط سير العمل والوثائق التي تفيد في التقاضي لإثبات حق الدولة أو الأفراد وطبعا المعاهدات والاتفاقيات في هذا الصدد، وتبرز أهمية الأرشيف في هذا العمر في:

- الوثيقة ذاكرة الأمة: وهي عنصرا مكونا للوعي التاريخي ومن أهم مصادر المعرفة حيث يجد الباحث بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يستكمل به الحلقات المفقودة، والوثيقة التاريخية مصدرا أصليا وضروريا لدراسة التاريخ يحتوي مسائل سياسية واقتصادية وتجارية وعادات الشعوب وتقاليدها ونظم الحكم، وكل ما يتعلق بالحقائق العلمية والحضارية عن الماضي فهي الذاكرة الحية للوطن تعين على فهم الماضي والكشف عن أسرار قواعد العلوم وأصولها في كل المجالات.

- للوثيقة أهمية حضارية: لأنها ضمير الشعوب وسجلا حافلا للتقدم الحضاري ورسالة تواصل بين الأجيال وعبرة للماضي ومدخلا لاستقرائه لأجل بناء المستقبل وكما أكد العالمان ألكسندر وبيرك أنه لو تحطمت كل الوثائق والآلات الحديثة ومعامل الذرة وبقيت دور الوثائق والمكتبات لتمكن رجال العصر والعلماء من إعادة بناء الحضارة الآلية والذرية، ولكن لو ضاعت الوثائق والكتب فإن عصر القوى الآلية وعصر الذرة يصبحان من آثار الماضي⁸.

- الوثائق كنوز للمعرفة وكتابة التاريخ: دون الوثائق وأشكالها المختلفة والمخطوطات لا يمكن كتابة التاريخ فهي تمهد السبيل أمام المؤرخ لكتابة بحوث مبتكرة وما يزيد من قيمة الوثائق أن تكون مترابطة وفيها استمرارية بسبب نموها الطبيعي المتسلسل زمنيا مما يسهل على المؤرخ مهمة البحث العلمي ويمكنه من الوصول إلى أحكام صحيحة لاعتماده على مجموعات كبيرة من الوثائق المتكاملة وليس على مجموعات قليلة متباعدة في تسلسلها الزمني.

- أهمية سياسية وتاريخية: الوثائق تسجل أحداث الدولة وأعمالها الرسمية وغير الرسمية وبالتالي تكتسب قيمة تاريخية وأخرى سياسية، ولقد أتاحت الفرصة أمام المؤرخين والسياسيين في إثبات حقوقهم المتعلقة بالحدود مثلا وهو ما حدث في جمهورية مصر عندما أرادت إثبات حقوقها في الحدود عند طابا ووجدت اللجان المكلفة الخرائط التي تبين مواضع العلاقات المتنازع عليها، وهي في الحضارة الإسلامية تشكل الدليل على الرقي والتقدم العمراني والمعالم الأثرية من روعة البناء ودقة الزخرفة الذي يظهر في الوثائق التشكيلية.

1-2- دور الوثائق الجارية والوسيط:

-توفر الوثائق مرصداً فريداً من نوعه بشأن تاريخ مجتمع التنمية وممارساته وسياساته، كما أنها أيضاً مستودع للمعرفة تقدم إحصائيات حول كل قطاع عن وتيرة التقدم وتوفر معلومات دقيقة حول التقييم ومدى تحقيق الأهداف المرسومة وعلاقة الظواهر فيما بينها في مجال التنمية، وإدارة الوثائق هي الحل الأنجع للنهوض بالوثائق في الدول النامية لما يوفر ذلك من سند للتنمية الشاملة والمستدامة ودعم للمسار الديمقراطي ونشر للطمانينة في المجتمع فتبلورت رؤية جديدة للأرشيف تركز على عدة مبادئ وقواعد إدارة الوثائق أهمها وجوب إدارة الوثائق حسب المراحل الثلاث التي تمر بها مرحلة نشاط واستخدام متواتر أرشيف جار ومرحلة شبه نشاط أرشيف وسيط ثم الحفظ الدائم لجزء منها والعناية به أرشيف نهائي وإتلاف البقية، واتضحت في كل البلدان التي اعتمدت هذا المفهوم الفوائد المنجزة عن ذلك إلا أن حلول العصر الإلكتروني وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصال في كل أنحاء العالم جعل هذا الأمر أكثر تأكداً.

-رفع كفاءة العمل الإداري والمساعدة على حل المشكلات ورسم السياسات والتخطيط للمستقبل فضلاً عن اعتبارها أداة لتوثيق مسار الجهاز الإداري، إذ تمثل المعلومات عصب العمل الإداري والوثائق هي الوعاء الحامل لهذه المعلومات والتي تنتجها المنظمات أو تتلقاها أثناء أداء أنشطتها تتميز بكونها على درجة عالية من الصحة ومصدراً هاماً للتسيير، سواء كانت الوثائق ورقية تتم إدارتها يدوياً أو باستخدام نظاماً إلكترونية⁹، ويتضح ذلك من خلال دورها في اتخاذ القرار وما تتضمنه من اختيار أفضل البدائل لتحقيق الأهداف في ضوء ما يتوفر لدى المنظمة من معطيات حول بيئتها الداخلية والخارجية شرط وجود المعلومة الدقيقة والمناسبة وفي الوقت القياسي، اتخاذ القرار هي أساس العمل الإداري لذلك تسارع المنظمات لتبني نظم معلومات مبنية على الحاسب الآلي لتسهيل الاتصال وتبادل المعلومات بغرض تحسين أدائها وبلوغ أهدافها. فضلاً عن دور الوثائق "في الحكم الرشيد، والشفافية، كما تعد البرهان القانوني لإثبات الحقوق الجماعية أو الفردية ويشكل الأرشيف المنظم ذاكرة المؤسسة لذا يجب أن يُنظر إلى الأرشيف بوصفه أداة أساسية لإدارة المؤسسة، ويخضع للمعالجة العلمية، وللتنظيم منذ إنتاجه من أجل حفظه بصفته ذاكرة منظمة للمؤسسة تساهم في الأداء الجيد لجميع الأقسام، ويجب أن تضمن جميع أشكال ودعائم الأرشيف أصالة الوثائق وثبوتها، وسلامتها وقابليتها للاستخدام، ويشهد عن تاريخها يجب إنشاء لجنة الأرشيف في المؤسسة لتحديد سياسة الأرشيف ومتابعة تنفيذها في جميع هياكل المؤسسة"¹⁰.

وتكتسي إدارة الأرشيف الجاري والأرشيف الوسيط في القطاع العمومي خصوصاً أهمية بالغة استناداً للمفهوم الحديث للأرشيف الذي يركز على حلقة متصلة تخص الوثائق منذ نشأتها وعبر المسار الذي تمر به، فتم إدارتها في مرحلة أولى لفائدة منشئها لتلبية أغراض حسن تسيير شؤون الدولة والمجتمع، ثم في مرحلة ثانية لفائدة الذاكرة الجماعية وللبحث العلمي ولإنتاج الفكري وهذا المفهوم بالذات هو الذي يناسب الدول النامية لأنه خلافاً لذلك يصعب تحسيس المسؤولين فقط حول البعد التراثي للأرشيف دون أن يدركوا أهمية إدارة الوثائق لفائدة منشئها، وأوضحت التجربة أنه كلما تم التأكيد على أهمية حسن إدارة الوثائق في عمرها الأول والثاني إلا وتم التجاوب مع المسؤولين الذين يقدرّون انعكاس الفائدة على الأجهزة والهيكل التي يسيرونها"¹¹.

كما تمكن الوثائق الإلكترونية التي تنشأ وتخزن ويتم استرجاعها بواسطة برامج ووسائل إلكترونية من خدمة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم واتخاذ القرارات وتقييم ومتابعة لما تحمله من بيانات توثق مراحل الأعمال الإدارية المختلفة وتقف شاهداً عليها، ومن جانب آخر فهي وسيلة لتحسين الأداء الحكومي وتيسر الحصول على الخدمات الحكومية والمعلومات لأعداد كبيرة ما يجعل الحكومة أكثر مصداقية.¹²، فتحقيق الحفظ الإلكتروني على المنظور البعيد للحاق بالتكنولوجيا في تخزين واسترجاع الوثائق الإلكترونية يصب في تحقيق هدفين هادفين هدف مالي يتمثل في سرعة معالجة الوثائق وتخزينها وتكثيفها آلياً وحفظ أكثر من نسخة أصلية وتوزيعها، والهدف الثاني استراتيجي لبلوغ أرشيف بلا ورق يمكن تبادله عبر شبكات المعلومات، وبتحقيق الهدفين يتم حماية مصالح المنظمة وحقوق الموظفين والعملاء وتقديم سجل يوثق عمليات المنظمة وأنشطتها ما يسهل اتخاذ القرارات ويحسن من إنتاجية الإدارة وكفاءتها من خلال التسهيلات الإلكترونية المقدمة وتحسين نوعية القرارات على أساس الاستيعاب المشترك للوثائق¹³.

2- التنمية المستدامة ودور الوثائق:

التنمية المستدامة: Sustainable Development باللغة الإنجليزية، Développement durable باللغة الفرنسية، وهي تعرف بأنها التنمية التي تُلبّي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وترتكز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية، وتعرف منظمة الأغذية والزراعة التنمية المستدامة كما يلي¹⁴:

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة

والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

وفكرة التنمية المستدامة تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريودي جانيرو" عام 1992م؛ حيث أدرك القادة السياسيين - في المؤتمر - أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعاني من ضغوط حادة¹⁵، كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية.

2-1- أبعاد ومكونات التنمية المستدامة: ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي¹⁶:

1- البعد البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي: الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.

2- البعد الاقتصادي: تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أكثر من أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

-وينطلق هذا البعد من عدم تبديد الموارد وتقليص تبعية الدول النامية للعالم المتقدم مع الحد من التفاوت في مستوى الدخل والتطور الحاصل خاصة في الدول المصنعة تسند لها ظاهرة التلوث¹⁷، وإذا كان هدف التنمية المستدامة في الدول المتقدمة هو تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والمساهمة في تعزيز التنمية في الدول النامية هذه الأخيرة التي تهدف لتحسين مستوى المعيشة والمساواة في الموارد وفرص العمل والصحة والتعليم والحد من التدهور البيئي.

3- البعد الاجتماعي: إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيث تؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي

أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة - أيضاً - هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.

4-البعد التكنولوجي: تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى **تكنولوجيا جديدة أنظف**، وأكثر وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى التحول التكنولوجي في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، وتقادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

2-2- الأهداف العالمية المقترحة للتنمية المستدامة¹⁸:

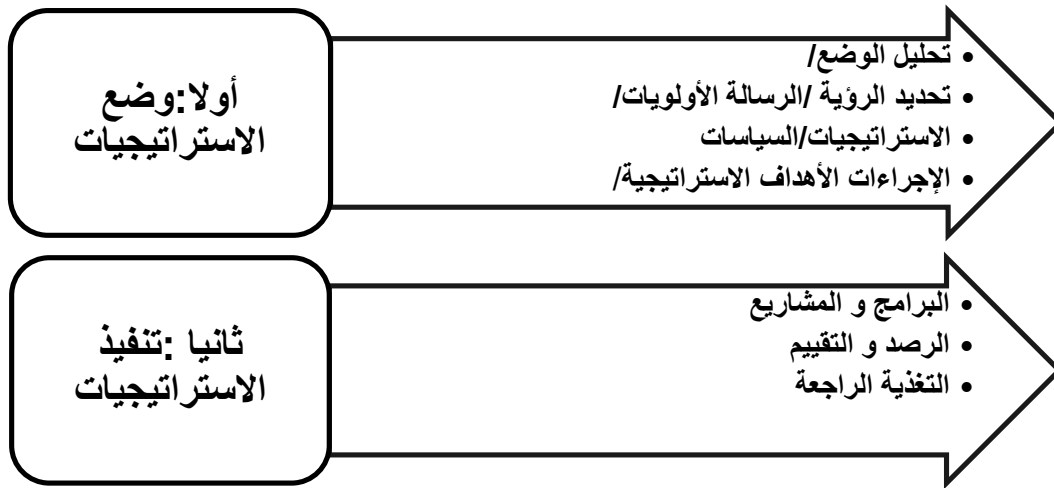
وتم اقتراح مجموعة أهداف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوصول لتنمية مستدامة تصل إلى سبعة عشر هدفاً نوجزها في القضاء على الفقر والوصول لتحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة والصحة الجيدة والتعليم المستمر والاهتمام بالمرأة، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي وإدارتها بطرق مستدامة، وتوفير الطاقة المحسنة للجميع وتحقيق النمو الاقتصادي والشغل وإقامة بنى تحتية قابلة للصدوم وتحفيز التصنيع والابتكار وتحقيق الأمن والمساواة في البلد الواحد وفيما بين الدول، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين واتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على المناخ والحفاظ على البحار والمحيطات بشكل مستدام والحفاظ على البيئة من التصحر وحفظ الغابات والتنوع البيولوجي، ونشر السلام والعدل وتنشيط الشراكة العالمية للتنمية بصفة مستدامة.

3 -التخطيط للتنمية المستدامة:

ويكون التخطيط للتنمية المستدامة شاملاً لكافة القطاعات محافظاً على الموارد الطبيعية للبيئة وتنميتها مع التركيز على العناصر الجوهرية للمستقبل كالحرية والعدالة والاندماج، مع حسم الخيارات الكبرى للمجتمع صناعي أو معرفي أو خدمي، وتبني الرؤية على أساس دراسات وحوارات معمقة تشمل تحديد الوضع الراهن (طبعا من خلال التقارير المقدمة على الصعيد المحلي لكل القطاعات)، والتغيرات على الصعيد العالمي تنطلق من طبيعة الحكم والعلاقات وحماية الملكية والشفافية والتشاركية التي تحدد دور الحكومة والمجتمع المدني والخاص في التنمية، وتحديد الرؤية بالإضافة لذلك المحددات للعدالة الاجتماعية ومستوى التنمية

البشرية والفكرية المرغوب وبعد تحديد الرؤية تصاغ الرسالة بوضوح ما يضمن تركيز الجهود ووضوح تحقيق الأهداف¹⁹، وهو ما يضع تحديات في اتخاذ قرارات حاسمة لتخصيص الموارد والتوجيه الاستراتيجي للاقتصاد والمجتمع نحو قاعدة معرفية تسبق العمل التخطيطي كتشكيل مراكز البحث والمعلومات.

3-1- مراحل التخطيط للتنمية المستدامة: تتم عملية التخطيط للتنمية المستدامة حسب ما يوضحه الشكل 1 من خلال مرحلتين هما²⁰:



الشكل 1: مراحل التخطيط للتنمية المستدامة

أولاً وضع الاستراتيجيات: بتحليل الوضع ثم تحديد الأولويات والرؤية والرسالة ورسم الأهداف الإستراتيجية والاستراتيجيات وتوضيح السياسات والإجراءات.

ثانياً: تنفيذ الاستراتيجيات ويتضمن وضع البرامج والمشاريع ثم الرصد والتقييم مع ضرورة وجود التغذية الراجعة

3-2- التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر:

من الجانب الاقتصادي ورثت الجزائر هيكلًا اقتصاديًا هشًا وضعيفًا من المستعمر الفرنسي، وهذا جعلها تقوم بإصدار قوانين وتشريعات بغية تنظيم النشاطات الاقتصادية التي تتوجه نحو إستراتيجية التنمية الاقتصادية وتعزيز إمكانيات التنمية المستدامة²¹، وذلك عبر برامج الاستثمارات الممتدة في الفترة من 2001 إلى 2014²²، وهي كما يلي:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

وقد بدأت الجزائر، منذ بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تشهد نموا اقتصاديا لا بأس به عموما، وصل متوسطه إلى 6,8% سنة 2003، أي يساوي تقريبا النسبة التي يوصي بها البنك العالمي (7%). ورغم هذا النمو، فإننا نلاحظ انخفاضا "خارج قطاع المحروقات، فهولا يتعدى 3,9% في المتوسط، مما يدل أن التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساسا إلى مداخل قطاع النفط كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والخدمات لا تزال ضعيفة الأداء ولا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي"²³.

أما في الجانب الاجتماعي، فيمكن قياس ذلك من خلال معدل البطالة والفقر في الجزائر:

-بالنسبة للمؤشر الأول، حاولت الدولة التقليل من حدة البطالة وانتشارها، والدليل على ذلك انخفاض معدّلها من 28% سنة 1998 إلى 13,79% سنة 2007²⁴، غير أنه لا يمكننا اعتبار ذلك عنصرا إيجابيا، لأن سياسة العمل منذ التسعينات اعتمدت على عقود ما قبل التشغيل، من ناحية ومن ناحية أخرى، نلاحظ اختلال في القطاعات المشغلة، بحيث 56,70% في قطاع التجارة والخدمات والإدارة، و12% في الصناعة و13,60% في الزراعة²⁵.

- أما المؤشر الثاني، فإننا نلاحظ ارتفاع في نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الخام، حيث انتقل من 1,5 ألف دولار سنة 1995²⁶ إلى 5,7 ألف دولار سنة 2013²⁷.

-إضافة إلى ذلك، إن مؤشر الفقر البشري انخفض من 25,23% سنة 1995 إلى 16,60% سنة 2005²⁸، ولكنه ما زال مرتفعا لحد الآن.

أما في مجال حماية البيئة، فقد سطرت الدولة الجزائرية برنامجا ثريا، كما أصدرت تشريعات بهذا الخصوص، ومنها قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الذي صدر سنة 2003، والذي يتعلق بخضوع المنشآت المصنفة حسب الأخطار التي تترتب عن استغلالها بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة، كما فرضت الدولة رسومات خاصة برفع النفايات ابتداء من سنة 2000.

3-3- دور إدارة الأرشيف في التخطيط للتنمية المستدامة:

تقع على السلطة الأرشيفية بدورها مسؤولية مرجعية من أجل التخطيط للتنمية المستدامة فالسياسات الوطنية لإدارة الوثائق من جهتها لا بد أن تتجه نحو نمط من البرامج التي تدعم السيطرة على الوثائق منذ نشأتها وتوجيهها لخدمة المنظمة، خاصة باعتماد نظم متطورة في إدارة المعرفة داخل المنظمة والاستخدام الفاعل

لتكنولوجيا المعلومات ومعايير موحدة لترقية إدارة الوثائق حتى يتحدد مصيرها النهائي طبعا مع الحفاظ على أمن المعلومات وحماية الخصوصية، بتوفير السجلات والوثائق التقليدية منها والالكترونية كمصادر للمعلومات وخاصة الإحصائيات المستخدمة في التعرف على الأوضاع الراهنة والعمل على تغطية نقاط الضعف في كافة الهياكل من خلال تتبع خطط وأساليب مدروسة على المدى القريب والبعيد مثل "مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020" للجمهورية التونسية ومخطط التنمية المستدامة لمصر 2030 ويظهر أن الوثائق والأرشيف كقيل بإظهار مدى الالتزام بتطبيق المخططات وأيضا يبين هل تحققت الأهداف المرسومة أم هناك جوانب بحاجة لدعم أكثر، "تعتمد التنمية المستدامة على أسلوب النظم وتعدد المجالات وتعاونها وعلى المشاركة الشعبية خاصة في مجال التخطيط لها ووضع السياسات وتنفيذها لأنها تبدأ من القاعدة وتمس كل طبقات المجتمع وبهذا فإنها تنتهج الأسلوب المحلي الإقليمي والوطني، وذلك استنادا لمختلف التقارير من معطيات وبيانات تصدرها هيئات حكومية ومجالس بلدية وقروية"²⁹، وهو ما يؤكد دور الوثائق وفي كل المستويات الوطني والمحلي.

كما أن التحول الكامل للتعاملات الإلكترونية الحكومية وتقديم خدماتها بشكل إلكتروني يساهم بطبيعة الحال في القضاء على التعاملات الورقية، وما يمثله ذلك من حفاظ على البيئة والحد من التلوث سواء من خلال توفير الورق أو توفير الوقت والجهد الذي كان يبذله المستفيدون للاستفادة من خدمات تلك الجهات والحد من استخدام الورق يساهم في الحد من عمليات تراكم الوثائق ويقتصد في حيز التخزين ونفقات الحفظ والصيانة وأجور الموظفين، في حين بفتح مناصب خاصة بالتعامل مع تقنيات المعلومات ومن جانب آخر يمنع عمليات الإقصاء أو الحذف بواسطة الحرق الذي يزيد من كمية الغازات الملوثة، والأفضل منه هو البيع لوحدة الورق المقوى لإعادة تصنيعها والأفضل هو الحذف بالنقر على الزر أو من خلال البرمجة وفق نظام التسيير الإلكتروني لمعلومات ووثائق الأرشيف طبعا باعتماد معايير تقييم محكمة، ويغني عن التوجه نحو استخدام المبيدات المطهرة للوثائق والمستخدمة في عمليات الصيانة الغير مضرّة بصحة الموظف من جانب ومن جهة البيئة من جانب آخر.

من خلال أبعاد التنمية السابقة نستنتج ضرورة تكوين نظرة شاملة عند إعداد استراتيجيات التنمية المستدامة تراعى فيها بدقة الأبعاد الأربعة لضمان الحصول على فرص التنمية للأجيال الحالية والأجيال المقبلة، من خلال تتبع أرشيف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للتأكد من انجازاتها وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية، ولا سيما الالتزام بمبادئ الإتاحة التي سنّها المجلس الدولي للأرشيف والتي تشمل نشر الوثائق على نطاق واسع لتأكيد دور المنظمات وإسهامها في القطاع الموجودة فيه وتحقيق العدالة في الاستفادة من المعلومات

والأولوية في الإتاحة لضحايا الجرائم الخطرة من أجل مساعدتهم على إثبات حقوقهم، وبهذا تكشف الوثائق أي خلل في التسيير وتزيد من شفافية العمل.

دور تقنية المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة في هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، ويمكن تدعيم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل نظام وطني في كافة القطاعات أو خاص بكل قطاع على حدٍ يصيب في الجهات الوصية لكل منظمة يزود القطاع بأحدث التقنيات في المجال من خلال دعم حركة البحث العلمي الميداني وفرض احترام معايير الجودة، ومن أجل الرقابة على نشاط المنظمات من خلال وثائقها ونشاطها مع الحفاظ على ما تفرضه خصوصيات المنافسة لكن وجه الرقابة يركز على المؤشرات المتعلقة بالأبعاد التالية كما يلي:

البعد البيئي: بالرقابة على إتلاف التربة واستغلال الأراضي الزراعية في البناء من خلال الوثائق والمشاريع، نوع المبيدات المنتجة والمستخدمة وكل ما يضر بالغطاء النباتي والمياه والمناخ والتلوث البيئي بسبب النشاط من خلال تقارير ولجان ميدانية، زيادة حرق الوقود والغابات الذي يزيد من غاز ثاني أكسيد الكربون الذي يسبب الاحتباس الحراري وزيادة درجات الحرارة "يتوقع ارتفاع درجات الحرارة القرن القادم بين 2-5 درجتين إلى خمس درجات سيخلق حالة من البيئة المدمرة بما في ذلك ذوبان القمم الجليدية وارتفاع مستويات البحار وتوسع المحيطات واندثار آلاف الجزر وتهديد المدن والموانئ والمنشآت الساحلية"³⁰.

حيث يمكن تتبع تغيرات المناخ ودرجات الحرارة من خلال الوثائق وكذلك تتبع مختلف المخاطر والناجمة في مجملها عن تصرف الإنسان وأهمها الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون وسببه استخدام بعض المركبات التي تقلل تركيز الأوزون مثل كلور فلوريد الكربون الذي تم حضر إنتاجه واستخدامه، أيضاً خطر التصحر بسبب الجفاف والاستغلال المفرط للأراضي والإفراط في الرعي وخلع الأشجار، إضافة لخطر وقف التنوع البيولوجي والتلوث ومن ضمنها الأجسام المعدلة وراثيا حيث يتم التصريح بطبيعتها عند التصدير مثلاً، أما خطر التلوث البيئي فيقصد به ملوثات مائية أو هوائية وحتى التجارب النووية تؤدي لانتشار الغبار المشع المحمل بنواة الانشطار ما يضر بالتنوع النباتي وصحة البشر، كما يؤثر الصيد المفرط على زوال بعض الأصناف ما يتطلب التسيير الأمثل ووضع حصص للصيد لكل بلد حيث تشكل المحيطات ثلثي سطح الأرض وتعتبر أهم انشغالات منظمة الأمم المتحدة للبيئة.

البعد الاقتصادي: ومدى الاعتماد على الإنتاج المحلي وعدم تبديد الموارد والرقابة على مستوى الدخل بالجوء للوثائق وفي الوقت ذاته عدم الإضرار بالبيئة ومتابعة أنشطة كل المنظمات الأخرى العمومية والخاصة من خلال أرشيفها.

البعد الاجتماعي: بالتعرف على مستوى النمو الديموغرافي والرعاية الصحية والتعليم للجنسين من خلال الإحصائيات التي تقدمها الوثائق والتقارير سنويا، ومدى تحقق العدالة والمساواة، في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية وحتى خدمات استرجاع الوثائق الخاصة وإتاحة الوثائق التاريخية ولاسيما في حالة إثبات الحقوق وضحايا الجرائم الخطرة .

البعد التكنولوجي: برسم منحى استهلاك الطاقة ومدى دعم النصوص التنظيمية والتشريعية للتعامل مع التكنولوجيا والحد من التلوث البيئي، ومدى اعتماد والبحث عن الطاقات البديلة واستخدام تقنيات المعلومات، إذ يمكن تسخير الإمكانيات التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا.

واعتماد الآليات القابلة للاستدامة؛ فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا وتعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر وتحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي،³¹ باعتماد إدارة الوثائق على استغلال تقنيات المعلومات والنظم المبنية على الحاسب الآلي بمواكبة السياسات الأرشيفية للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4- نماذج استخدام الأرشيف للتخطيط للتنمية المستدامة:

إن الأخذ بالتجارب السابقة الوثيقة الصلة بالمشاريع المختلفة عوضاً عن البدء من الصفر من شأنه توفير الوقت والتكلفة ويحول دون تكرار الجهود والوقوع في الفشل، وذلك لا يتسنى إلا من خلال الرجوع للوثائق.

-وفي حال انعدام إدارة الوثائق والأنظمة الوثائقية ينعدم الشعور بالحاجة إليها أو إدراك ما يكون لها من قيمة ما يصعب إيضاح مبرراتها، لكن يجب معرفة ما لها من قيمة علمية وثقافية ويكشف عن وجود علاقة تكاملية بينها وبين الفاعلية الحكومية والتنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية وما توفره من مساهمات هامة وحيوية في التنمية الوطنية، وفي دليل الأمم المتحدة الصادر عام 1961 ورد أن التحسن الإداري شرط لا بد منه في تنفيذ وانجاز برامج التنمية الوطنية والمفتاح لذلك هو الإدارة الجيدة للوثائق فمثلاً أنظمة التصنيف المتطورة

تسهل الاسترجاع وبالتالي تؤثر على القرارات الفاعلة والواعية ما يعزز الفعالية العامة ويدعم الاقتصاد الوطني.³²، ووفرت التجارب الوثائقية في ماليزيا ومدغشقر عدة نماذج عن فوائد المعلومات المستقاة من دور الوثائق لسلسلة من المشاريع التنموية الجارية في مجال التخطيط أهمها³³:

-في مجال الزراعة أفادت التقارير والمذكرات غير المنشورة عن زراعة الأرز وتربية دودة القز في تحقيق تنمية زراعية في المجال في حين أدى عدم توفر الوثائق ذات الصلة بزراعة الكوكا إلى إجراء عدة تجارب مكلفة ومطولة ووقوع حالات إخفاق وفشل.

-إن المسوح والبحوث الجيولوجية القديمة وتقارير وخرائط ومخططات ووثائق شركات التعدين كشفت على سبيل المثال عن وجود كميات محققة من الخامات المعدنية غير أن التنمية المبكرة لها لم تكن عملية أو ذات جدوى اقتصادية بسبب الافتقار إلى بعض العناصر ومنها وسائل النقل والأسواق الكافية .

- السجلات الرائدة لأحوال الطقس ومعدلات هبوط الأمطار ووقوع الأعاصير والفيضانات كانت ذات قيمة جليلة في التخطيط للتنمية الاقتصادية .

-دور التقارير الطبية المبكرة للبعثات التبشيرية في مكافحة الأمراض الوبائية.

-استخدمت التقارير القديمة للشرطة في تعقب العلاقات بين الجماعات والأقوام السلالية والعرقية في منطقة معينة وفي دراسة القوى العاملة لمشروعات صناعية معينة.

- إن الرجوع إلى الخرائط والمخططات والبحوث والمسوح سمح بنقل وإصلاح وترميم وبناء الطرق والسكك الحديدية والقنوات والموانئ.

-تنمية وإدكاء الوحدة الوطنية وبلورة الوعي القومي جراء التسليم والإقرار بتاريخ وطني واحد ومشارك يعتمد بالضرورة على البحث في المصادر الوثائقية لمنع الصراعات والتنافسية السياسية، ونستدل بتجربة الولايات المتحدة والبحث التاريخي في سجلات النضال من أجل الاستقلال التي ركزت الانتباه على تجربة مشتركة وجوهرية وما كان لها من خلفيات وانعكاسات وألقى الضوء على المبادئ والأهداف الأساسية التي تم الانطلاق منها في بادئ الأمر، الأمر الذي يفسر بناء دولة واحدة بدلا من ثلاثة عشر مستعمرة مختلفة ما ساعد على توجيهه وتعميق التطور السياسي.

وكما يؤدي توفر الوثائق إلى نتائج إيجابية فإن عدم وجود الوثائق في حالات كثيرة قد يتسبب في حدوث كوارث ونستدل مثلا بحادثة ابن عكنون بالجزائر والتي مست الطريق السيار الرابط بين بن عكنون وزرالدة، للوقوف على حقيقة الحفرة التي ابتلعت 5 خمس سيارات دفعة واحدة في حادثة خلفت وراءها 14 ضحية أصيبوا بجروح متفاوتة الخطورة، لكن الغريب هو وجود واد يجري تحت الطريق السريع، وهو ما رآه خبراء سببا مباشرا في الكارثة التي حلت بالمكان وكادت تؤدي بأرواح بريئة من مستعملي الطريق³⁴، وقد كشفت خبيرة في المجاري المائية بالجزائر في قناة النهار عن سبب وقوع هذه الحادثة عن السبب الحقيقي لها وه وحرق المستعمر الفرنسي لكل ملفات الوثائق المتعلقة بالمجاري المائية بالجزائر والتي أنشئت جزءا منها فرنسا والجزء الآخر تم تشييده في فترة الحكم العثماني .

5-التعريف بمصلحة أرشيف ولاية قسنطينة وملحقة رقم 02 اثنان لديوان الوالي:

5-1- لمحة تاريخية عن مصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة

كانت مديرية الأرشيف لولاية قسنطينة، خلال المرحلة الاستعمارية، مصلحة تابعة لديوان عامل العمالة حيث قسمت الجزائر إلى ثلاثة عمالات في سنة 1848 تم إنشاء عمالة وهران وعمالة الجزائر وفي سنة 1872 تم إنشاء عمالة قسنطينة من قبل المستعمر الفرنسي ويعود أقدم تقرير يتعلق بالأرشيف إلى سنة 1925 وفي سنة 1961 أُلحق بها مشغل التجليد وطيلة فترة الاستعمار كانت مسيرة من قبل أوربيين متخصصين، وكانت مصلحة الأرشيف تقوم باستقبال الوثائق والترتيب والإيداع القانوني للدوريات ومراقبة وثائق الدوائر والبلديات وتسيير المكتبة التاريخية والإدارية.

أما بالنسبة للرصيد الأرشيفي تعتبر مديرية الأرشيف لولاية قسنطينة -كما سميت سابقا -من أهم مصالح الأرشيف بالجزائر، نظرا لما تتوفر عليه من أرصدة أرشيفية ثرية، تعد من المصادر الأرشيفية التاريخية القيمة على المستوى الوطني مما يؤكد وجود مؤسسات قديمة على المستوى المحلي، لعبت دورا كبيرا في الشرق الجزائري، يعتبر أرشيفها مصدرا علميا لمختلف البحوث العلمية وأقدم وثيقة أرشيفية هي عقد زواج تم في عهد صالح باي سنة 1787م، ويحتوي مركز أرشيف ولاية قسنطينة على عدة أرصدة تاريخية نذكر منها:

*رصيد مصلحة الإيصالات الشمال الأفريقي، تحتوي على معلومات ذات طابع سياسي، حيث وضع لها فهرس تحليلي يشمل حوالي 40% من الوثائق التي تغطي الفترة الممتدة من سنة 1935 - 1948.

*رصيد وثائق البلديات : تغطي السنوات الممتدة من 1873 - 1944، يتكون من الوثائق التي تهتم بالأمور الأساسية للبلديات ومرتبنة أرصدها حسب التسلسل الأبجدي العددي.

*مجموعة الخرائط : تحتوي هذه المجموعة على 399 خريطة سنة 1989، أما في الوقت الحالي قدرت بـ: 4000 خريطة وضع لها فهرس بالإضافة إلى مجموعة خرائط وطبوغرافية

*ممتلكات البلدية : تغطي وثائق هذه المجموعة ناحية الشرق الجزائري ما بين الفترة 1855 و1937.

*الصور: صور خاصة بحرب التحرير، وأخرى خاصة بأحياء مدينة قسنطينة القديمة.

*مجموعة التعمير والري: تحتوي على ملفات خاصة بالري والسدود وتوزيع الطاقة الكهربائية والحماية ضد الفيضانات، ذات الأهمية البالغة في التخطيط بعيد المدى وأخذ الإحتياطات للحماية ضد الزلازل.

*رصيد الملكية الأهلية: هذه المجموعة مرتبة حسب الدواوين، تغطي فترة 1850-1920.

*دفعات المصالح الإدارية: فهي دفعات متتالية واردة من مختلف المصالح الإدارية للولاية، منها ملفات خاصة بالانتخابات والتنظيم .

*رصيد العلاقات للفترة 1855 - 1900.

*رصيد الجرائد : نجد نوعين الصحافة الاستعمارية وقد أوجدها الاستعمار للدفاع عن اهتماماتهم وممتلكاتهم وتنقسم إلى صحافة محلية وجمهورية وانتخابية وجرائد الحركة الوطنية.

وتجدر الملاحظة إلى أن الرصيد المرسل يوجد له أثر في البطاقات التحليلية التي ما تزال محفوظة، والمصلحة إداريا تابعة للولاية ومتواجدة بمقابل بناية ولاية قسنطينة، والملاحظ كذلك الكم الهائل للأرصدة التاريخية والتي تمثل نسبة 45-50% كما أشارت السيدة رئيسة المصلحة، وبدورها ترى السبب في عدم دفع الأرشيف التاريخي إلى الأرشيف الوطني أنه موجود في ظروف جيدة حاليا وأن الباحث من مدينة قسنطينة من الأفضل أن يجد أرشيف ولايته في مكان إنتاجه³⁵.

5-2- ملحقة رقم اثنان 2 لديوان الوالي بالمصلحة: وتتواجد بالطابق الأرضي لبناية سكنية منفصلة تسمى مستودعات الحفظ المؤقت للجماعات المحلية، حيث تم نقل مكتب حفظ الأرشيف سنة 1997 بقرار من المسؤول الأول "الوالي"، وهي تحتوي على أرصدة إدارية ووسيطه تخص في مجملها أرشيف الحالة المدنية والأرشيف الإداري الخاص بديوان الوالي والمصالح الداخلية للولاية والملحقة موجودة في الطابق تحت الأرضي تتربع على مساحة 500 متر مربع، وتتوفر على رفوف معدنية وأجهزة الإطفاء وأجهزة قياس الحرارة والرطوبة لكن الملاحظ درجة الحرارة المنخفضة جدا، وعن طبيعة الأرصدة علب وسجلات ورزم وصور ومونوغرافيات، وتجدر الإشارة إلى وجود أيضا الملحقة رقم واحد 01 للمصلحة والتي تم إلحاقها بالولاية لاستقبال دفعات

الأرشيف التاريخي لما تم توقيف الدفع لمصلحة أرشيف الولاية منذ 1994 بسبب تراكم الأرصدة وعدم إمكانية التوسع.³⁶

6- دور الأرشيف في خدمة التنمية المستدامة بمصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة³⁷:

6-1- دور الأرشيف على مستوى الأرصدة التاريخية:

تتم الاستعانة بنوعين من وسائل البحث الأولى داخلية وتتمثل في جدول الدفع وهو حافظة ترافق عملية دفع الأرشيف ويحرر بعناية من طرف المصلحة الدافعة ويراقبه الأرشيفي ويمد رقم الدفع التسلسلي للعملية ثم يسجل في سجل الدفع الرقم والمحتوى المرسل وأرشيف الفترة الاستعمارية يتوفر على جداول دفع محررة بالتفصيل وبخط واضح يمكن من التعريف بمحتواها، أما النوع الثاني من وسائل البحث هي وسائل خارجية تتمثل في الأدلة والقوائم وقوائم الجرد وهي متوفرة بقاعة المطالعة ومتاحة لجمهور المستفيدين، لكن التساؤل المطروح هو كيفية معرفة الباحثين بمحتويات المصلحة عن بعد، ويتم ذلك إما بزيارة الأرشيف الوطني حيث تتوفر وسائل البحث من أدلة وفهارس متعلقة بأرشيف ولاية قسنطينة، وحتى باحثين يأتون من الخارج وهذا دليل على ضرورة توافر الأرصدة بشكل متكامل وأن البحث لا يكون فعالا إلا بتكامل حلقات المصادر التاريخية سواء بالنسبة للباحث الأجنبي أو المواطنين الجزائريين والفرغ بالنسبة للأرصدة التاريخية المرحلة يعد رهيبا ولا تعوض الوثائق المصغرة أبدا الأصل لما تتضمنه من كنوز للتخطيط للتنمية.

ويتم الإطلاع وفق قانوننا داخلي يقضي بضرورة تقديم ملفا كاملا مكون من خمس 05 وثائق على الأقل بملاً استمارة معلومات وإحضار ترخيص من المؤسسة أو الجامعة التي يتابع بها دراسته، بالإضافة لشهادة التسجيل في الجامعة، ووثيقة لإثبات الهوية بطاقة التعريف أو رخصة سياقة، وكذلك تقديم طلب خطي يكتب فيه الموضوع والمشرف وضرورة حصر المجال الزمني للدراسة حتى يسمح للباحث بالتردد على المصلحة والإطلاع الداخلي فقط بقاعة المطالعة، ويمنع خروج أي وثيقة خارج المصلحة، والمفاضلة هنا بين المواطن الجزائري الذي يسمح له بالإطلاع على الأرشيف التاريخي دون أي قيد على عكس الأجانب الذين تقرر رئيسة المصلحة نوع الوثائق المسموح الإطلاع عليها حفاظا على السيادة الوطنية، وهذا الأخير بالإضافة للملف السابق يطلب منه جواز السفر مع الترخيص المكتوب من المديرية العامة للأرشيف الوطني ويبقى الإطلاع بالنسبة للأجنبي يتم بتحفظ، وعموما بلغ عدد المطلعين على الأرشيف بهدف البحث العلمي سنة 2013 مائة وخمسون 150 باحثا من داخل وخارج الوطن، أما في السداسي الأول لهذه السنة فالعدد هو سبعة وثلاثون 37 فقط والعدد في تناقص وهذا يعود حسب رئيسة المصلحة لاعتماد الانترنت كمصدر أساسي إلا أن الوصول للمصادر نرى أنه لا يغني الباحث، وبالتالي قد يعود هذا الانخفاض لأسباب إعلامية أكثر من أي سبب آخر، والحل هو توفير وسائل البحث على أوسع نطاق، وعموما فإن المصلحة في إطار

انجاز مشروع الرقمنة للتمكن من وصل الباحثين بالمصادر المهمة خدمة للبحث العلمي طبعاً في كافة المجالات، والتخطيط أيضاً للتنمية من خلال المقاربات وما توفره الوثائق التاريخية ولا فائدة لحفظ البحوث داخل الأدراج مادامت تنطلق من إشكاليات واقعية .

-وترى رئيسة مكتب الحفظ أن تثمين الأرشيف يكتسب أهمية عالية في التنمية المستدامة حيث ننطلق من الواقع لاستخراج العيوب والثغرات من أجل وضع مخطط توجيهي للتنمية المستدامة بالاعتماد على الأرشيف ولرسم الأهداف والأولويات، ويجب فتح بوابات واعتماد تقنيات المعلومات والاتصال لتسهيل وصول ومشاركة كافة الأطراف كل في مجال تخصصه³⁸.

6-2- دور الأرشيف على مستوى الأرصدّة الإدارية والوسيطّة:

وورد في العدد الخاص لمجلة "Le Rhumel" أن الوثائق تسمح بتوفير مصادر هامة فمن جهة هي وسيلة هامة للبحث التاريخي ومن جانب آخر ترسم المسار للتنمية في المجال السياسي والاقتصادي الاجتماعي إذا تم حمايتها بصفة فعالة في البيئة التقليدية والإلكترونية وتوفير سبل الإتاحة لضمان حماية الذاكرة الجماعية وهو التحدي القائم³⁹.

-الدور الأول للأرشيف هو تقريب الإدارة من المواطن لتسهيل وتطوير الخدمة العمومية ويتجلى ذلك من خلال تجديد ملفات الحالة المدنية كجواز السفر أو رخص السياقة وبطاقة التعريف، وذلك في حالة ضياعها أو تجاوزها أجل الاستخدام كون الملفات القاعدية محفوظة في الأرشيف وفي هذه الحالة تتصل الهيئة الدافعة برئيس مكتب الحفظ لأن هذا المكتب لا يتعامل مع المواطنين بل يتم الاتصال هاتفياً ثم إرسال موظف في حالة وجود الملف بإتباع إجراءات ملئ استمارة الطلب حيث يتم استرجاع هذا النوع من الملفات بنسبة ثلاث 03 طلبات في الأسبوع.

-يتم الاتصال مع الإدارات المنتجة بهدف توعيتهم باستمرار حول طرق تسيير أرشيفهم بغرض السيطرة عليه منذ إنتاجه حتى تتمكن الهيئات الدافعة فيما بعد من الوصول السريع للمعلومات التي يحتاجونها لأغراض إدارية بالرغم من الصعوبة التي يواجهها الأرشيفي بسبب ردة فعل المسؤولين خاصة، مثلاً بالتقيد بنظام لتصنيف الوثائق منذ تشكيلها وإرفاق الدفع بجدول دفع وبالترتيب وفقاً للمبادئ الدولية مثل مبدأ احترام الرصيد والمنشأ، وبالنسبة لوسائل البحث المتوفرة على مستوى الملحق 2 هي وسائل داخلية تتمثل في جدول الدفع- سجل الإعارة لمعرفة الملفات المسترجعة- سجل الجرد- محضر الجرد- سجل الدفع- استمارة الاستعارة ولذلك

تتم تلبية كل الطلبات للهيئات الدافعة ماعدا نادرا في حالة عدم وجود الملف وكل هيئة من حقها استرجاع رصيدها فقط

-ويتضح دور الأرشيف أكثر بمعرفة أهم أغراض استرجاع الوثائق في هذا العمر وأهمها:

- ✓ ملفات الحالة المدنية الخاصة بالمواطنين لتلبية حق من حقوقهم خدمة للجانب الاجتماعي.
- ✓ نشر وتوزيع الجريدة الرسمية وعمل فهارس للبحث وملحقات حول استخراج المعلومات المتعلقة بتاريخ المنطقة وكل ما يهم الولاية والبلدية منذ 18 جانفي 1967، طبعا وما يترتب عن ذلك من متابعة النصوص المعدلة وشرعية الأعمال في إطار تنمية القطاع كون الولاية تختص بالجانب المحلي للتنمية⁴⁰.
- ✓ بهدف اتخاذ القرارات والرقابة على إنجاز المشاريع وكمثال على ذلك رصيد الصفقات العمومية حيث بعد عشر 10 سنوات يتم تحيين الصفقات بإضافة ملحق للملف حول التكاليف الإضافية لدفتري الشروط، وأحيانا يتم الرجوع للأرشيف بعد الاجتماعات للتأكد في حالة وجود مشاريع أو مؤسسات وهمية أو لاستخراج مؤشرات حول (تاريخ الإنجاز والمدة المدونة في دفتر الشروط واليد العاملة...) ومدى الالتزام مثلا مدة انجاز مشروع الترامواي تقدر بثلاث 03 سنوات وحتى لا تبقى الأشغال مستمرة لمدة طويلة وبالنظر لعدد الموظفين وللتكلفة المدونة بدفتري الشروط في هذه الحالات يطلب السيد الوالي الرجوع بصفة آنية للملف، ولما أثبتت الحماية والتسيير الموجود بالمصلحة فعاليتها تم فعلا البدء في انجاز مركزا للأرشيف بالمدينة الجديدة عي منجلي بقسنطينة.
- ✓ الاعتماد على المونوغرافيات الموجودة منذ 1960 في تتبع مسار التطور والتنمية المحلية بالمنطقة وهي عبارة عن دراسات خاصة بالمنطقة تتناولها من كل النواحي الموقع وإطلالة على كل القطاعات ومستوى التنمية فيها يتم وضعها بالتنسيق مع كل المديريات لتمد حوصلة إحصائية ووصفية حول الصحة التعليم المشاريع الاقتصادية... وترسل نسخة للوالي وأخرى للأمين العام وأخرى للديوان وهي تتميز بسريتها كونها تتضمن أحيانا معلومات حساسة حول عدد المرضى مثلا أو عدد ضحايا العشرية السوداء.
- ✓ دون أن ننسى دور التقارير التي تتضمن معلومات صادقة ودقيقة والتي ترفع للمسؤولين بهدف التعرف على الإنجازات والتقدم في عمل معين مزودة بالإحصائيات والتي يمكن من خلالها كشف مواطن النقص وإيجاد الحلول لها، ودفع حركة التنمية.

7- نتائج ومقترحات الدراسة: من خلال هذه الدراسة المتواضعة تم التوصل لما يلي:

- **الفرضية الأولى محققة** حيث للوثائق منذ تشكلها على مكاتب الموظفين دورا هاما، فهي وسيلة لتسيير الأعمال والرقابة واتخاذ القرارات وتلبية طلبات المواطنين خاصة ملفات الحالة المدنية وكذلك الرقابة على المشاريع وكذلك تزويد الإدارات الدافعة بالجرائد الرسمية لجعل أعمالهم أكثر شرعية وإنشاء وسائل بحث للنصوص القانونية ودور المونوغرافيات في مد حوصلة رقمية تعبر عن مستوى التطور في كل قطاع هذا في العمر الأول والثاني للوثائق، وتم التأكيد على ذلك من خلال المقابلة مع رئيسة مكتب الحفظ بالملحقة 2 لديوان الوالي ويدعم هذا الدور أكثر من خلال وجود سياسة وثائقية فاعلة في إدارة الأرشيف لإلزام الجهات الدافعة بالإجراءات التي تسهل تنظيم وثائقهم منذ تشكلها بهدف توجيه مخططات التنمية المستدامة، ومن جانب آخر فإن دور الوثائق في حفظ الشواهد التاريخية وفي البحث العلمي الخاص بكل المجالات ولا نستطيع إنكار الدور الفاعل في هذا المجال إلا أنه لا تتحقق الاستفادة المثلى إلا بتمتين الأرصدة وإتباع نهج نشط للإتاحة وكذلك ربط البحوث بالواقع والاستفادة من النتائج لخدمة مخططات التنمية المستدامة.

- **الفرضية الثانية محققة** لأن التنمية المستدامة لدينا ما تزال في خطاها الأولى ولم تصغ في شكل مخطط وطني بل تتم بشكل عشوائي بعيد كل البعد عن التخطيط الاستراتيجي، لهذا لا يظهر دور الوثائق في هذا الصدد، والتنمية لدينا تختص بقطاعات دون أخرى، وربما لا تأخذ في الحسبان الأبعاد الأخرى الاجتماعية والبيئية والتكنولوجية مثلما تهتم بالبعد الاقتصادي، وذلك دون الإضرار بالبيئة وتتطلب وجود وثيقة توجيهية لمخطط التنمية المستدامة مثلما هو الحال في تونس ومصر مثلا وكما يقال الأزمة تلد الهمة والجزائر بحاجة لمخطط تنمية مستدامة، وأكدت رئيسة مكتب الحفظ بالملحقة 2 أن الأرشيف يعتمد عليه لمعرفة الواقع والوضع الحالي للتنمية بل منذ الاستقلال 1962 واستخلاص الثغرات والعقبات والأولويات ثم بناء تصور متكامل.

وبالتالي نخلص لضرورة وضع خطط مدروسة للتنمية المستدامة في كافة القطاعات مع الانطلاق من الأولويات ومن الواقع الذي تعطيه الوثائق من تقارير ومذكرات وخرائط ومونوغرافيات، تشمل حتى استرداد الأرشيف المرحل خلال الفترة الاستعمارية لأنه يتضمن مفاتيح للتنمية، مع دعم السياسات الأرشيفية لإدارة الوثائق بمبادئ حديثة تشمل الجانب الورقي والالكتروني لجعل الوثائق وسيلة للتخطيط وللرقابة والتقييم والشفافية حول مدى تقدم المؤسسات في تحقيق الأهداف المرسومة، ثم تقييم ما يجب تعديله ونشر الوثائق على نطاق واسع ليتكامل علم المعلومات والتوثيق من مكاتب ومؤسسات الأرشيف في دعم البحوث في

المجال وفي توجيه كل علم وتخصص نحو خدمة البعد المتعلق به، حيث المعلومات هي المتطلب الأول والأخير في كل خطط التنمية لتكون على خطى العالم في تحقيق التنمية المستدامة.

وتسند مهمة إعداد مخطط توجيهي للتنمية المستدامة في الجزائر لكل الفاعلين في المجال من مؤسسات وإدارات عمومية وخاصة، بما أن التنمية تنطلق من القاعدة نحو القمة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة "وهو جهاز للتشاور متعدد القطاعات بالجزائر يرأسه رئيس الحكومة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني وهو ذا صبغة استشارية ولقد حاولت الجزائر البدء بمسايرة خطط التنمية المستدامة إلا أن أهم العوائق تتمثل في صعوبات تمويلية وتكنولوجية وعدم توفر أنظمة إعلامية ناجحة لتحقيق جدول أعمال القرن 21 الواحد والعشرين"⁴¹. وهذه الصعوبات من الممكن تذليلها بالاعتماد على الأرشيف ومؤسسات المعلومات والنظم المتطورة للمعلومات.

الهوامش:

- ¹ International Standard Organization(ISO)."Information and Documentation RECORD management".Part 1 General,2001.
- ² الخولي، جمال. الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1992، ص. 26-27.
- ³ المعهد الوطني للتخطيط بالكويت. "التخطيط الاستراتيجي للتنمية": منظمة عربية مستقلة. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد مائة والرابع عشر يونيو حزيران 2012 السنة الحادية عشر متاح على الرابط: http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/3/3_develop_bridge1106.pdf يوم 2017/01/14.
- ⁴ المرجع نفسه.
- ⁵ محمد، الشريف أشرف. الأرشيف الوسيط: دوره في تقييم واختيار الوثائق للحفظ التاريخي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008. ص. 217-218.
- ⁶ فريخ، فريال. "الوثيقة العربية ودورها الحضاري في حفظ ذاكرة الأمة العربية". المجلة العربية "3000" س. 2، ع. 3، (2001): ص. 37-39.
- ⁷ محمد، الشريف أشرف. مرجع سابق. ص. 223-226.
- ⁸ فريخ، فريال. المرجع السابق. ص. 37-39.
- ⁹ محمد عبده، أشرف. إدارة الوثائق الإلكترونية، القاهرة: دار الجوهرة، 2015. ص. 16-20.
- ¹⁰ عبدالكريم بجاجة. النظام الداخلي لإدارة الأرشيف في المؤسسات. متاح على الرابط: <http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=22543> يوم 2015/02/11.
- ¹¹ الفخفاخ، منصف. التجربة التونسية في إدارة الأرشيف الجاري والوسيط. ورقة عمل قدمت في المؤتمر الثاني للتوثيق والأرشفة الإلكترونية، دبي: 14-16 ديسمبر 2003. متاح على الرابط: <http://login.dm.gov.ae/wps/DMEGOV/images/dea-FakhfakhPaper.doc> يوم 2016/11/12.
- ¹² مرجع نفسه. ص. 105.
- ¹³ مرجع نفسه. ص. 210-211.
- ¹⁴ مفهوم-التنمية-المستدامة-تنمية-الموارد متاح على الرابط: مفهوم-التنمية-المستدامة-تنمية-الموارد <https://www.seo-ar.net> يوم: 2016/12/25.

¹⁵ مفهوم التنمية-المستدامة-تنمية-الموارد متاح على الرابط: مفهوم التنمية-المستدامة-تنمية-الموارد [/https://www.seo-ar.net](https://www.seo-ar.net) يوم: 2016/12/25.

¹⁶ مفهوم التنمية-المستدامة-تنمية-الموارد متاح على الرابط : <https://www.seo-ar.net/> يوم 2016/11/15

¹⁷ خالد، مصطفى قاسم. إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية:الدار الجامعية، 2007، ص.29.

¹⁸ متاح على الرابط- <http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/post-2015/sdg-overview.html>

¹⁹ المعهد الوطني للتخطيط بالكويت . "التخطيط الاستراتيجي للتنمية":منظمة عربية مستقلة.سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد مائة والرابع عشر يونيو حزيران 2012 السنة الحادية عشر متاح على الرابط:-http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/3/3_develop_bridge1106.pdf يوم 2017/01/14

²⁰ المرجع نفسه

²¹ زرمان، كريم. "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009" في مجلة: أبحاث اقتصادية وإدارية، ع:7، (جوان 2010): ص 200-2006.

²² مسعي، محمد. "سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو". مجلة الباحث - ع.10 ، (2012). متاح على الرابط: rcweb.luedld.net/rc10/A1013.pdf

²³ ناصر، مراد. "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر". في مجلة التواصل، ع.26، (جوان 2010). ص: 143.

²⁴ المرجع نفسه، ص- ص: 143-145.

²⁵ المرجع نفسه، ص: 146.

²⁶ المرجع نفسه، ص: 148.

²⁷ www.ennaharonline.com/ar/national/205653.html متاح على الرابط:

²⁸ ناصر، مراد. المرجع السابق. ص: 149.

²⁹ عثمان محمد غنيم، أحمد أبو زيت، ماجدة. التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان: دار صفاء {د.ت.}، ص.30-30

³⁰ Abc des nations unies ;Edition nations unies ,New york,2001,P.233

³¹ التنمية المستدامة...الخطط و الأهداف. متاح على الرابط <https://www.bing.com/search?q>

³² Smith W.L.: **Archives in developing Countries**, A contribution to national development ;Modern archives administration and records management ;ARAMP Reder ,General Information programme and UNISIST ,1985,P-P65-71 . نقلا عن علي أبو شعيشع، مصطفى ترجمة "مراكز المعلومات الوثائقية في الدول النامية و مساهمتها في التنمية الوطنية." الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات : كتاب دوري يصدر مؤقتا مرتين في السنة ع.4 يونيوه 1995 تمج.2 1995 ص-ص.163-162.

³³ المرجع نفسه ص.ص.164-165

³⁴ سبب-فضيحة-حفرة-بن-عكنون-بالصور متاح على الرابط : <http://www.assawt.net/2016/11> يوم 2017/01/12.

³⁵ معلومات مستقاة من مقابلة رئيسة مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة.مقابلة يوم: 2016/12/11 .

³⁶ معلومات مستقاة من مقابلة رئيسة مكتب الحفظ بملحق 2 مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة يوم 2017/01/25.

³⁷ معلومات مستقاة من مقابلة رئيسة مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة.مقابلة يوم: 2016/12/11

³⁸ معلومات مستقاة من مقابلة رئيسة مكتب الحفظ بملحق 2 مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة يوم 2017/01/25.

³⁹ Bilek-jebli Amina. *les archives sont la mémoire des nations.* " Le Rhumel" ,Edition spéciale ,n05 juillet magazine : wilaya de constantine ,2012.p.68.

⁴⁰ معلومات مستقاة من مقابلة رئيسة مكتب الحفظ بملحق 2 مصلحة أرشيف ولاية قسنطينة يوم 2017/01/25.

⁴¹ الرحماني بوزيني، هاجر، بكدي، فطيمة. التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، متاح على الرابط: <http://www.univ->

[chlef.dz/uahc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_2.pdf](http://www.univ-chlef.dz/uahc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_2.pdf)

29/01/2017.